

محددات عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

Determinants of the budget deficit in Algeria during the period 1990-2021

إيمان مودع جامعة بسكرة imane.mouada@univ-biskra.dz	فطيمة الزهرة نوي جامعة بسكرة fatima_zohra.noui@univ-biskra.dz	زكية بوستة* جامعة بسكرة zakiya.boucetta@univ-biskra.dz
---	---	--

ملخص:	معلومات المقال
تهدف الدراسة إلى تحديد محددات عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2021، والتعرف على أثر كل محدد منها على عجز الموازنة العامة في الأجلين القصير والطويل بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:	تاريخ الارسال: 2024/04/21 تاريخ القبول: 2025/02/27
- عدم وجود علاقة معنوية بين عجز الموازنة BDF و(التغير في رصيد الحساب الجاري CAB والتغير في الدين الخارجي ED) في المدى الطويل وال المدى القصير. - عدم وجود علاقة معنوية بين عجز الموازنة BDF وسعر الصرف الحقيقي EXR في المدى الطويل، مع وجود علاقة معنوية في المدى القصير بعلاقة سلبية. - وجود علاقة سلبية معنوية في المدى القصير وال المدى الطويل بين عجز الموازنة BDF وكل من المتغيرين معدل التضخم INF ومعدل الفائدة الحقيقي INT.	الكلمات المفتاحية: ✓ عجز الموازنة ✓ الدين الخارجي ✓ معدل التضخم
Abstract :	Article info
The study aims to determine the determinants of Algeria's public budget deficit during the period 1990-2021, and to identify the impact of each determinant on the public budget deficit in the short and long term based on the Autoregressive distributed lag model ARDL. The study concluded that: - There is no significant relationship between the budget deficit (BDF) and (the change in the current account balance (CAB) and the change in external debt (ED)) in the long term and the short term. - The absence of a significant relationship between the budget deficit and the real exchange rate EXR in the long term, with a significant negative relationship in the short term. - There is a significant negative relationship in the short and long term between the budget deficit (BDF) and both variables, the inflation rate (INF) and the real interest rate (INT).	Received 21/04/2024 Accepted 27/02/2025 Keywords: ✓ budget deficit ✓ external debt ✓ inflation rate

1. مقدمة:

نظرا للتطورات الاقتصادية والسياسية وحتى الصحية الخارجية وكذا الداخلية، تبرز تأثيرات ضخمة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار رصيد الموازنة، خاصة في ظل ارتباط الموازنة العامة للجزائر بالعائدات النفطية، بالإضافة إلى الخطط التنموية المختلفة التي تسعى الجزائر من خلالها لتحقيق توازنات اقتصادية على حساب التوازن المحاسبي للموازنة العامة. ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة التالية: ما هي محددات العجز الموازي وما مدى تأثير هذه المحددات على رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة معنوية بين عجز الموازنة BDF والتغير في رصيد الحساب الجاري CAB في المدى الطويل وال المدى القصير.
- 2- توجد علاقة معنوية بين عجز الموازنة BDF والتغير في الدين الخارجي ED في المدى الطويل وال المدى القصير.
- 3- توجد علاقة معنوية بين عجز الموازنة BDF وسعر الصرف الحقيقي EXR في المدى الطويل وال المدى القصير.
- 4- توجد علاقة معنوية في المدى القصير وال المدى الطويل بين عجز الموازنة BDF ومعدل التضخم INF.
- 5- توجد علاقة معنوية في المدى القصير وال المدى الطويل بين عجز الموازنة BDF ومعدل الفائدة الحقيقي INT.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ضبط محددات العجز الموازي للجزائر خلال الفترة 1990-2021 والمتمثلة في معدل التضخم ومعدل الفائدة، وسعر الصرف الحقيقي، والتغير في رصيد الحساب الجاري، والتغير في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى التعرف على أثر كل محدد منها على عجز الموازنة العامة في الأجلين القصير والطويل.

منهج الدراسة:

في إطار الإجابة عن الإشكالية وإثبات أو نفي الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إطار التعريف بمفهوم العجز الموازي وتحديد محدداته في الدول النامية والتي منها الجزائر، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، كون متغيرات الدراسة متنوعة بين المستقرة في المستوى والمستقرة عند الفرق الأول.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع محددات عجز الموازنة أو ما يسمى بالتوازن المالي، واختلفت هذه المحددات بحسب طبيعة اقتصاد مختلف الدول، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- 1- دراسة (عاشور، 2022)، المعنونة ب: محددات عجز الموازنة في مصر: 1999-2022، أين سعت الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على ارتفاع عجز الموازنة، ومدى تأثير عجز الموازنة بتلك المتغيرات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وذلك باستخدام المنهج التحليل الكمي من خلال نموذج التكامل المشترك ليوهانسن ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود عجز هيكلي دائم في الموازنة، وتتعدد أسبابه بين خلل هيكل الاقتصاد الكلي، وتباطؤ معدل النمو وعدم استدامته، وكذلك العديد من الصدمات الخارجية والداخلية، وكذا التوسع في الإنفاق العام، وضعف المنظومة الضريبية، كما أظهرت تأثيرا معنويا لكل من سعر الصرف، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، والدين الخارجي على عجز الموازنة. وتمثلت محددات عجز

الموازنة الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع حسب الدراسة في: معدل التضخم ومتوسط أسعار الفائدة، نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي.

2- دراسة (Joseph & nicholas, 2022) المعنونة ب: Macroeconomic determinants of fiscal policy in East Africa a panel causality analysis

وهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة الديناميكية السببية بين السياسة المالية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لخمس دول بشرق إفريقيا، وأفضت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ديناميكية سببية قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكذا المنح والسياسة المالية، ولا توجد علاقة سببية بين السياسة المالية والضخم، رصيد الحساب الجاري، معدل الفائدة، خدمة الدين. وعن دوال الاستجابة النبضية فتوضح وجود علاقة معنوية موجبة مع رصيد الحساب الجاري، التضخم والمنح، وعلاقة معنوية سالبة للناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة (الإقراض)، وعلاقة غير معنوية لخدمة الديون.

3- دراسة (Maimuna & Ibrahim, 2021) المعنونة ب: Determinants of Budget deficit in Negeria

تهدف الدراسة إلى تحديد محددات عجز الموازنة في نيجيريا خلال الفترة من الثلث الأول من عام 1981 إلى الثلث الرابع من سنة 2016، واعتمدت الدراسة المحددات التالية: سعر الفائدة، سعر التبادل، الدين الخارجي، سعر الصرف، وقد تم الاعتماد على نموذج التكامل المشترك لجوهانس ومعامل تصحيح الخطأ VECM، وخلصت الدراسة إلى أن المحددات الأساسية تتمثل في سعر الصرف ومعدل الفائدة وعجز الموازنة المبطن بسنة واحدة، كما أن 0.11% من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل.

4- دراسة (هادف، 2014) المعنونة ب: العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم السياسات المالية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي للحد من عجز الموازنة في الدول النامية، وكذا توضيح محددات العجز المالي للدول النامية.

2. مفاهيم نظرية حول العجز الموازني ومحدداته

1.2. مفهوم العجز الموازني

اختلفت النظريات الاقتصادية في تناولها لطبيعة عجز الموازنة باختلاف المدرسة الاقتصادية القائمة والظروف السائدة، فالمدرسة الكلاسيكية تؤمن بضرورة توازن الموازنة العامة، وهذا التوازن يحدث تلقائياً بآليات العرض والطلب دون تدخل من الدولة. أما المدرسة الكينزية فتدعو إلى ضرورة تدخل الدولة وتقبل وجود عجز في الموازنة طالما سيقود إلى مزيد من التشغيل والإنتاج، أي أن النمو الاقتصادي يحظى بالأولوية على حساب التوازن المالي. أما المدرسة النيوكلاسيكية فقد أعادت إحياء المبادئ الخاصة بتراجع دور الدولة في الاقتصاد والتوسع في عملية الخصخصة، ومحاولة السيطرة على عجز الموازنات في العديد من البلدان خاصة في ظل تراكم المديونيات خاصة في دول أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا. لكن وبعد سيطرة القطاع الخاص وظهور العديد من الأزمات الاقتصادية، عادت المدرسة النيوكينزية بقوة لتنادي بضرورة تدخل الدولة وإقرار العديد من الحزم التحفيزية. (عاشور، 2022، صفحة 15، 17)

يقصد بعجز الموازنة قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة، وقد يكون هذا العجز مقصوداً نتيجة سعي الدولة إلى زيادة النفقات العامة و/أو تخفيض الإيرادات العامة.

إن العجز المقصود (التمويل بالعجز) يعبر عن السياسة التي تهدف إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وذلك بربط هذه الأخيرة بالدورة الاقتصادية، وذلك عن طريق التوسع في الإنفاق لتنشيط الاقتصاد على أن يؤدي هذا العجز إلى فائض فيما بعد.

وتتم عملية تمويل عجز الموازنة إما من خلال التوسع النقدي أو التمويل التضخمي، أو من خلال الاقتراض الداخلي أو من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.

ينشأ العجز المالي إما عن زيادة الإنفاق العام للدولة، أو انخفاض الإيرادات العمومية، أو في الحالتين معا. وهناك مفاهيم عدة لعجز الموازنة أهمها:

- العجز التقليدي: ويسمى بالعجز الشامل أو الإجمالي، وهو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية.
- العجز الجاري: هو الفرق بين النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.
- العجز التشغيلي: ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم، لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة مطروحا منه الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين للدولة من الخسائر التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، وهذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي.
- العجز الهيكلي: يعكس انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة على مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة، أي أنه يرتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة في حد ذاته. (مسعي و رايس، 2022، صفحة 178)
- العجز المالي: كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس لأداء الحكومة المالي.
- عجز الموازنة بدون القروض الخارجية: أي أن يقتصر تمويل النفقات على التمويل المحلي، وهذا يعكس قدرة الدولة على تغطية نفقاتها من إيراداتها. (عثماني و بوحسان، 2012، الصفحات 3-7)

2.2. تحليل محددات العجز المالي في الدول النامية

أولا- مجموعة العوامل أو الصدمات الخارجية

- 1- **التقلبات في الأسعار العالمية للصادرات:** يعتمد الأثر الصافي لتغيرات أسعار الصادرات على عجز الموازنة، على كل من هيكل أسعار الضرائب على الصادرات، ومدى تبني الدول المعنية لسياسات تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى هيكل الصادرات وقيمتها ومعدل نموها.
- 2- **التقلبات في الأسعار العالمية للواردات:** يتحدد تأثيرها على عجز الموازنة العامة في الدول النامية من خلال آثارها المباشرة على مختلف بنود الإنفاق العام الجارية والاستثمارية.
- 3- **ارتفاع أسعار الفائدة العالمية:** يمارس ارتفاع أسعار الفائدة العالمية تأثيرا سلبيا في عجز الموازنة العامة، خاصة على الدول ثقلية المديونية.

ثانيا- مجموعة العوامل أو المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية

- 1- **معدلات التضخم:** يرتبط عجز الموازنة العامة بعلاقة طردية مع معدلات التضخم السائدة (أو علاقة عكسية بين معدل التضخم ورصيد الموازنة)، بسبب الارتفاع المتوقع في معدلات نمو الأجور والمدفوعات التحويلية وكذا انخفاض درجة استجابة المكلفين بالتزاماتهم الضريبية.
- 2- **أسعار الفائدة المحلية:** يترتب على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية زيادة عبئ الدين المحلي كنسبة من إجمالي النفقات الجارية، أما في ظل تزايد معدلات التضخم فإن معدلات الفائدة الحقيقية قد تنخفض إلى مستويات سالبة، مما ينتج عنه انخفاض ملموس في القيمة الحقيقية لمدفوعات الفائدة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة العجز الجاري بالموازنة العامة.

3- سياسات سعر الصرف: يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى التأثير سلباً على جانب النفقات العامة من خلال ما يترتب عليه من تزايد في القيمة الحقيقية لأعباء الديون الخارجية، بالإضافة إلى تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة، أما من ناحية الإيرادات العامة فالتأثير يكون إيجابياً فارتفاع أسعار الصرف يترتب عنه ارتفاع في قيمة فوائض وحصيلة الضرائب على أرباح قطاع التصدير العام والخاص.

4- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: يترتب على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي اتساع نطاق الوعاء الضريبي الكلي، ومن ثم زيادة إجمالي الحصيلة الضريبية وزيادة جانب الإيرادات السيادية بالموازنة العامة. (هادف، 2014، صفحة 132، 135)

3. الإطار التطبيقي لتقدير محددات عجز الموازنة في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2021

1.3. متغيرات الدراسة

من خلال هذا العنصر سنحاول بناء نموذج قياسي لتوضيح الأثر الناتج عن التغيرات في جملة من المحددات الداخلية والخارجية على عجز الموازنة العامة (رصيد الموازنة) في الجزائر خلال الفترة 1991-2021. وفي سبيل تقدير هذه العلاقة تم الاعتماد على أحد أهم النماذج المستخدمة في القياس الاقتصادي وهو نموذج ARDL أي نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة أو الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وقد تمت الدراسة القياسية بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الجدول (1): التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

طبيعة المتغير	اسم المتغير	رمز المتغير	مصدر جمع البيانات
المتغير التابع	عجز الموازنة	BDF	bdf (% GDP) tradingeconomics.com/algeria/government-budget
المتغيرات المستقلة	معدل التضخم	INF	البنك الدولي
	معدل الفائدة الحقيقي	INT	البنك الدولي
	سعر الصرف الحقيقي	EXR	البنك الدولي
	التغير في رصيد الحساب الجاري	CAB	البنك الدولي (قيمة التغير محسوبة في برنامج Excel)
	التغير في الدين الخارجي	ED	البنك الدولي (قيمة التغير محسوبة في برنامج Excel)

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.3. الإطار القياسي للدراسة

أولاً - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

في إطار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) سيتم الاعتماد على معيار فيليبس بيرون phillips & perron (PP) ومعيار ديكي فولر الموسع Dickey & fuller (ADF)، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level		BDF	CAB	ED	EXR	INF	INT
With Cons...	t-Statistic	-1.8005	-5.6077	-4.5785	-5.5588	-1.6018	-3.6640
	Prob.	0.3733	0.0001	0.0010	0.0001	0.4697	0.0099
		n0	***	***	***	n0	***
With Cons...	t-Statistic	-2.5318	-5.5105	-4.5013	-9.6583	-1.8147	-4.0842
	Prob.	0.3118	0.0005	0.0060	0.0000	0.6732	0.0159
		n0	***	***	***	n0	**
Without C...	t-Statistic	-1.8654	-5.6144	-4.2673	-2.6155	-1.4466	-3.7594
	Prob.	0.0600	0.0000	0.0001	0.0107	0.1354	0.0005
		*	***	***	**	n0	***
At First Difference							
		d(BDF)	d(CAB)	d(ED)	d(EXR)	d(INF)	d(INT)
With Cons...	t-Statistic	-7.1458	-19.9279	-23.4651	-27.7531	-5.5653	-10.2433
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-7.7037	-20.3134	-22.8885	-26.7517	-5.9041	-15.0257
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-6.7984	-20.3845	-22.1194	-12.9146	-5.5655	-8.8188
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level		BDF	CAB	ED	EXR	INF	INT
With Cons...	t-Statistic	-1.8005	-5.6072	-4.6071	-5.9289	-1.6405	-3.8043
	Prob.	0.3733	0.0001	0.0009	0.0000	0.4506	0.0070
		n0	***	***	***	n0	***
With Cons...	t-Statistic	-2.5318	-5.5107	-4.5627	-9.6583	-1.7794	-4.2608
	Prob.	0.3118	0.0005	0.0051	0.0000	0.6903	0.0106
		n0	***	***	***	n0	**
Without C...	t-Statistic	-1.8654	-5.6144	-4.2730	-2.3021	-1.4409	-3.8717
	Prob.	0.0600	0.0000	0.0001	0.0228	0.1368	0.0004
		*	***	***	**	n0	***
At First Difference							
		d(BDF)	d(CAB)	d(ED)	d(EXR)	d(INF)	d(INT)
With Cons...	t-Statistic	-6.2672	-9.3153	-8.2015	-10.4347	-5.5420	-4.9830
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0004
		***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-6.1556	-9.1517	-8.0534	-10.8166	-5.5914	-6.2119
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0001
		***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-6.3270	-9.4807	-8.3416	-11.5146	-5.5493	-5.0215
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbah
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

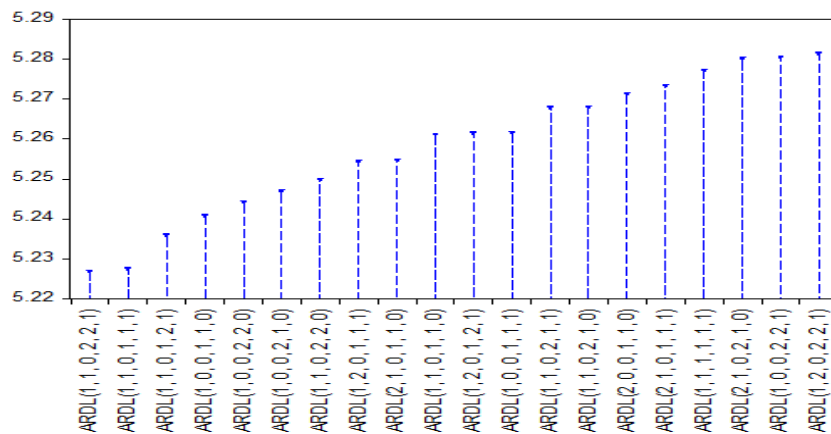
من خلال الجدول (2) يتبين أن السلاسل الزمنية محل الدراسة بعضها مستقر عند المستوى وذلك عند مستوى المعنوية 5%، وتمثل في: التغير في رصيد الحساب الجاري CAB، والتغير في الدين الخارجي ED، وسعر الصرف الحقيقي EXR، ومعدل الفائدة الحقيقي INT، وبعضها الآخر مستقر بعد أخذ الفروق الأولى، وهي عجز الموازنة BDF، ومعدل التضخم INF، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات. حيث يشترط لتطبيق هذا النموذج أن تكون المتغيرات مستقرة في المستوى أو في الفرق الأول أو مزيج بين الاثنين (كما في حالة المتغيرات في هذه الدراسة).

ثانياً- اختبار الفجوات الملائمة للنموذج

يسمح اختبار فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار AKaike Information Criteria (top 20 models) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول (4) فإن النموذج الأمثل هو النموذج ARDL (1.1.0.2.2.1)، وهذا يعني أن للمتغير التابع عجز الموازنة BDF درجة إبطاء واحدة وكذلك الأمر بالنسبة للمتغير: التغير في رصيد الحساب الجاري CAB، وصفر درجة إبطاء بالنسبة للمتغير: التغير في الدين الخارجي ED، ودرجتي إبطاء لكل من المتغيرين: سعر الصرف الحقيقي EXR ومعدل التضخم INF، ودرجة إبطاء واحدة أيضاً للمتغير: معدل الفائدة الحقيقي INT.

الشكل (1): اختبار الفجوات الملائمة للنموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

ثالثا- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test

يجري اختبار التكامل المشترك (المتزامن) Bound Test لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام إحصائية فيشر F-statistic، ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pasaran and Ai (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة.

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول (3)، نلاحظ أن قيمة

F-statistic = 4.408355 تتعدى القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ومنه نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3): اختبار التكامل المتزامن Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.408355	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

رابعا- تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل، والموضحة في الجدول (4)، حيث تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى وجود:

➤ علاقة غير معنوية بين عجز الموازنة BDF والتغير في رصيد الحساب الجاري CAB على المدى الطويل، إذ قدرت نسبة المعنوية بـ: 0.3547، وهي أكبر من نسبة المعنوية 5%.

وهذا ما تؤكده نتائج دراسة: تحليل العلاقة بين العجز الموازي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري. (موساوي، 2016، صفحة

- علاقة غير معنوية بين عجز الموازنة BDF والتغير في الدين الخارجي ED على المدى الطويل، إذ قدرت نسبة المعنوية بـ: 0.6847، وهي أكبر من نسبة المعنوية 5%.
- علاقة غير معنوية بين عجز الموازنة BDF وسعر الصرف الحقيقي EXR على المدى الطويل، إذ قدرت نسبة المعنوية بـ: 0.4737، وهي أكبر من نسبة المعنوية 5%.
- علاقة عكسية معنوية بين عجز الموازنة BDF ومعدل التضخم INF على المدى الطويل، إذ قدرت نسبة المعنوية بـ 0.0051 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، أي أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة (زيادة العجز) بنسبة 1.392874، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فمعدل التضخم له تأثير جراء انخفاض القدرة الشرائية، على رصيد الموازنة من جانبيين، جانب الإيرادات بسبب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بالإضافة إلى انخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار وهي كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، ومن جانب النفقات أين تسعى الدولة إلى تعديل القدرة الشرائية للمواطن من خلال زيادة النفقات.
- علاقة سلبية معنوية بين عجز الموازنة BDF ومعدل الفائدة الحقيقي INT على المدى الطويل، إذ قدرت نسبة المعنوية بـ 0.0026 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، أي أن ارتفاع معدل الفائدة بـ 1% يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة بنسبة 2.164683، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة.

الجدول (4): تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAB	-0.496352	0.521671	-0.951466	0.3547
ED	5.802337	14.04744	0.413053	0.6847
EXR	0.118906	0.162289	0.732681	0.4737
INF	-1.392874	0.433288	-3.214662	0.0051
INT	-2.164683	0.615051	-3.519521	0.0026
C	-3.045789	17.39840	-0.175061	0.8631

$$EC = BDF - (-0.4964 \cdot CAB + 5.8023 \cdot ED + 0.1189 \cdot EXR - 1.3929 \cdot INF - 2.1647 \cdot INT - 3.0458)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

خامسا- تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

إن الخطوة الأخيرة في نموذج ARDL تتمثل في نموذج تصحيح الخطأ ECM والذي يوضح لنا العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة ونتائج هذا التقدير موضحة في الجدول (5)، حيث يتضح لنا من خلال نموذج تصحيح الخطأ معنوية بعض المتغيرات بعلاقة سالبة: INF ; INT ; EXR، وعدم معنوية باقي المتغيرات، وبالتالي فإن رصيد الموازنة يتأثر بكل من سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، بعلاقة سلبية مع وجود اختلاف في حدة التأثير.

كما نلاحظ أن قيمة حد تصحيح الخطأ (ECM) سالبة ومعنوية (-1) cointEq عند احتمال أقل بكثير من 1% (0.0000) وقيمته تساوي (-0.325911) = (-1) cointEq وهو ما يمثل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أن عملية التصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تستغرق حوالي 3 سنوات، أي أن المتغير التابع المتمثل في رصيد الموازنة يتطلب

$0.325911/1 = 3.068$ لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل. ما يعني أن انحراف رصيد الموازنة عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 32.5% في الفترة (t). كما أن معامل التحديد يقدر بـ: 0.844688، وهي قريبة من الواحد الصحيح، مما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي: 84% من التغير الذي يحدث في رصيد الموازنة. (نيد و عمري، 2022، صفحة 150)

الجدول (5): تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(BDF)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 2, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/04/23 Time: 20:41				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 30				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CAB)	0.010166	0.064841	0.156785	0.8773
D(EXR)	-0.229943	0.059874	-3.840439	0.0013
D(EXR(-1))	-0.048240	0.029506	-1.634963	0.1204
D(INF)	-0.832433	0.134829	-6.174000	0.0000
D(INF(-1))	-0.195173	0.110314	-1.769253	0.0948
D(INT)	-0.553794	0.054928	-10.08220	0.0000
CointEq(-1)*	-0.325911	0.050440	-6.461402	0.0000
R-squared	0.844688	Mean dependent var	-0.426667	
Adjusted R-squared	0.804172	S.D. dependent var	5.525048	
S.E. of regression	2.444967	Akaike info criterion	4.826904	
Sum squared resid	137.4909	Schwarz criterion	5.153850	
Log likelihood	-65.40356	Hannan-Quinn criter.	4.931497	
Durbin-Watson stat	2.332007			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

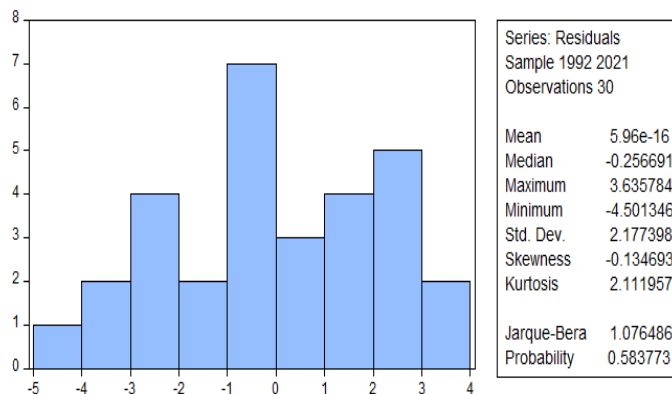
رابعاً- اختبارات صلاحية النموذج

أ- اختبارات سلاسل البواقي

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque Bera

من خلال الشكل (2) الذي يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque Bera نلاحظ أن إحصائية جارك بير (J-B = 1.07) وباحتمالية تقدر بـ: 0.58 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque Bera



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Serial Correlation LM Test

يشير اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM Test في الجدول (6) بأن قيمة فيشر تساوي 0.64 باحتمالية تقدر بـ 0.43 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، ومنه فحسب اختبار LM Test فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول (6): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Brusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.646832	Prob. F(1,16)	0.4330
Obs*R-squared	1.165684	Prob. Chi-Square(1)	0.2803

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

3- اختبار ثبات التباين Heteroskedasticity Test

حسب اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم ثبات التباين الوارد في الجدول (7) نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة قدرت بـ 0.84 وباحتمالية بلغت 0.60 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5%، ومنه فحسب هذا الاختبار فإننا نقر بثبات التباين.

الجدول (7): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

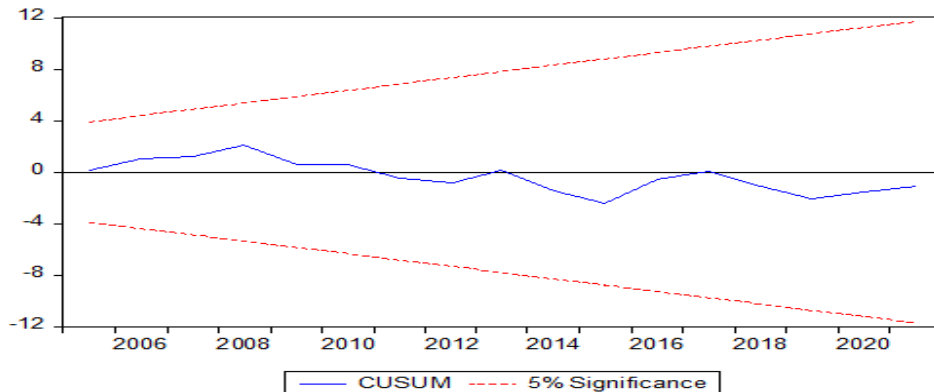
F-statistic	0.844876	Prob. F(12,17)	0.6095
Obs*R-squared	11.20752	Prob. Chi-Square(12)	0.5112
Scaled explained SS	2.000887	Prob. Chi-Square(12)	0.9994

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

ب- اختبارات استقرار هيكل النموذج

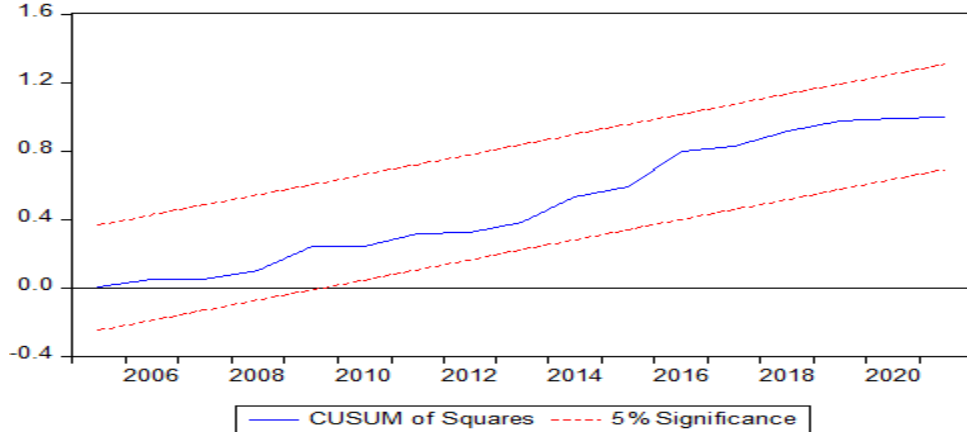
من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares يمكن إثبات خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، إذ يتضح من الشكلين (3)، (4)، أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في الأجلين القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوي 5%.

الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

الشكل (4): اختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

4. خاتمة:

إن فكرة تقبل الدول لوجود عجز في موازنتها العامة يقتزن بتأثير العامل المحدد لها، بحسب الظروف الداخلية والخارجية التي تعيشها الدول عبر الفترات المختلفة، ووفقا لهذه الدراسة فقد تم تحديد محددات العجز الموازي في الجزائر بأربعة محددات -بناء على دراسات سابقة-، حيث تم تقدير محددات عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج قياسي، باستخدام تقنيات حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال اختبائي ADF ; PP، ووفقا لهذين الاختبارين استقرت بعض المتغيرات في المستوى، في حين استقر بعضها الآخر بعد أخذ الفروق الأولى.
- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين مختلف متغيرات النموذج، الأمر الذي يسمح بقياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة BDF والتغير في رصيد الحساب الجاري CAB، في الأجلين القصير والطويل، وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.
- أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة BDF والتغير في الدين الخارجي ED، في الأجلين القصير والطويل، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية. وقد يعود ذلك إلى وجود تغيرات هيكلية في الدين الخارجي بعد إجراء التسديد المسبق لبعض الديون الخارجية وتحويل بعضها إلى استثمارات أجنبية خلال الفترة 2005-2007، والاعتماد المتزايد للجزائر على الديون الداخلية إذ قدرت نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي مثلا سنة 2004 بـ: 16.3% في حين قدرت سنة 2021 بـ: 62.1% (حسب تقارير بنك الجزائر).
- أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين عجز الموازنة BDF وسعر الصرف الحقيقي EXR، ووجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية في الأجل القصير، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة جزئيا، وذلك في ظل التغير البسيط نتيجة تبني الجزائر لنظام التعويم المدار.
- أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين عجز الموازنة BDF ومعدل التضخم INF على المدى الطويل وكذا المدى القصير، وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة، أي أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة (زيادة عجز الموازنة)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فمعدل التضخم له تأثير على رصيد الموازنة من جانبين، جانب الإيرادات بسبب انتشار

ظاهرة التهرب الضريبي بالإضافة إلى انخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار وهي كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، ومن جانب النفقات أين تسعى الدولة إلى تعديل القدرة الشرائية للمواطن من خلال زيادة النفقات، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على التمويل التضخمي لتغطية العجز في الموازنة العامة.

➤ أوضحت الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين عجز الموازنة BDF ومعدل الفائدة الحقيقي INT على المدى الطويل وال المدى القصير، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة خاصة الضرائب.

ومما سبق نخلص إلى جملة من التوصيات موضحة فيما يلي:

- ✓ ضرورة تقليل اعتماد الجزائر على كل من التمويل بالعجز وكذا القروض الداخلية لتغطية العجز الموازي.
- ✓ ضرورة تنويع مصادر الإيرادات من خلال تطوير نظام الضرائب وتنويع الصادرات.

5. قائمة المراجع:

- 1- أحمد عاشور. (. أكتوبر، 2022). محددات عجز الموازنة في مصر 1999-2022. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المحرر) المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، 1 (3).
- 2- أسماء مسعي، و فضيل رايس. (. 6، 2022). التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5 (1)، صفحة 174.
- 3- أنيسة عثمان، و لامية بوحسان. (. ، 2012). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مسيلة. تاريخ الاسترداد 26، 2، 2024، من دراسة قياسية لأثر العجز الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017): <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10845>
- 4- حيزية هادف. (21، 6، 2014). العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه. revue d'economie et de statistique appliquée، صفحة 122، 141.
- 5- صفاء نيد، و ريمة عمري. (. ، 2022). أثر معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر: راسة قياسية خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ardl. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 11 (1)، الصفحات 135-155.
- 6- وردة موساوي. (. 6، 2016). تحليل العلاقة بين العجز الموازي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري. بمجلة الاقتصاد والتنمية، صفحة 218.